منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

تعزيز منعة الاقتصاد الأردني

كانون الثاني 2025

ورقة سياسات

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخًا لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميه للاستفادة منه والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

لتقييم الدراسة

جدول المحتويات

1. المقدمة 4
2. تحليل أداء الأردن في مؤشر المرونة Resilience Index لعام 2024: 6
3. ملخص نتائج تقرير المخاطر العالمية 2025 14
4. التوصيات: 16

1. المقدمة

في ظل التحولات العالمية المتسارعة والتحديات المعاصرة ذات الطابع المعقد والمتشابك، أصبح من الضروري للدول أن تتبنى نهجًا مبتكرًا وشاملاً يمكّنها من فهم هذه التحديات واستيعابها والتعامل معها بفعالية. وفي هذا الإطار، يبرز مفهوم المنعة أو المرونة (Resilience) كإحدى الركائز الأساسية لتعزيز قدرة الدول والمؤسسات على الاستجابة للأزمات والتكيف مع المتغيرات.

وعلى الرغم من أن التعريفات قد تعددت حول هذا المفهوم، فإن شركة ماكينزي للاستشارات قدمت تعريفًا شاملاً للمنعة (المرونة)، هو "**القدرة على، ليس فقط التعافي السريع من الأزمات، بل أيضًا العودة بشكل أقوى، وتحقيق الازدهار**". وهذا التعريف يتفق اتفاقًا كبيرًا مع التعريفات الأخرى من حيث أهمية شموله ثلاثة عناصر رئيسة تعزز من المنعة، هي "**التحمّل، والتعافي، والتَكَيُّف**".

وتُعد المنعة حجر أساس لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، وضمان استمرارية التقدم، والإنجاز في تحقيق الأهداف طويلة الأجل لدى الدول، إذ يمكن من خلال "تعزيز المنعة" أن تخفف الدول من تأثير الأزمات الاقتصادية عليها، وتحد من التوترات الاجتماعية والتحديات البيئية أيضًا.

وفي سياق الحديث عن المنعة أو المرونة، تجدر الإشارة إلى تقريرين: الأول هو تقرير "**مؤشر المرونة العالمي**"، الصادر عن شركة التأمين العالمية "**FM Global**"، الذي يقيس مرونة بيئة الأعمال في 130 دولة. ويُعَدّ هذا المؤشر أداة عملية لتقييم مدى قدرة الدول والشركات العاملة فيها على التعامل مع الاضطرابات والتكيف مع التغيرات. والثاني هو "**تقرير المخاطر العالمية**"، الذي يصدر بشكل دوري عن **المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)**. إذ يُقدم هذا التقرير نظرة عامة عن أبرز المخاطر العالمية الملحّة التي قد تواجه الدول على المديين القصير والطويل.

وفي ظل الظروف الجيوسياسية المعقدة التي يعيشها الأردن، والضغوطات المتزايدة على اقتصاده وموارده المحدودة، فإن نهج تعزيز المرونة بالنسبة للأردن ليس خيارًا استراتيجيًّا فحسب، بل ضرورة حتمية. **فالمرونة تسهم في التخفيف من حدة الصدمات الخارجية، وتدعم جهود التنمية على مختلف الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية**.

ورؤية التحديث الاقتصادي 2033 التي تبناها الأردن تهدف بشكل كبير إلى تعزيز منعة الاقتصاد الأردني، إذ أكدت الرؤية أهمية تحقيق النمو الشامل والمستدام، وتعزيز مرونة

الأنظمة الوطنية لمواجهة التحديات والضغوط الخارجية، والاعتماد على الذات، من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية.

ومن خلال تضمين مفهوم المرونة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، يستطيع الأردن تعزيز استقراره على المدى الطويل، وترسيخ التماسك الاجتماعي، واستثمار إمكانياته الكاملة في مواجهة التغيرات العالمية. وبذلك، تصبح المرونة أو المنعة عنصرًا محوريًّا في تحقيق التنمية المستدامة، وبناء مستقبل أكثر ازدهارًا واستقرارًا للأردنيين.

ولأهمية هذا الموضوع، ارتأى منتدى الاستراتيجيات الأردني تسليط الضوء على أداء الأردن في كل من مؤشر المرونة العالمي، وتقرير المخاطر العالمية؛ بهدف دعم عملية صنع القرار نحو تبني سياسات وتدابير استباقية، لا تقتصر على الحلول قصيرة الأمد فحسب، بل تسهم أيضًا في تحقيق نجاح مستدام على المدى البعيد، وبما يتماشى مع تطلعات رؤية التحديث الاقتصادي 2033. وعليه، فقد **تضمنت ورقة السياسات هذه ما يأتي:**

1- تحليل أداء الأردن في مؤشر المرونة العالمي Resilience Index لعام 2024.
2- بيان أبرز المخاطر التي من المتوقع أن تواجه العالم والأردن في عام 2025.
3- تقديم بعض التوصيات لتعزيز منعة الأردن.

2. تحليل أداء الأردن في مؤشر المرونة العالمي لعام 2024:

يُعَدّ مؤشر المرونة العالمي لعام 2025 الصادر عن شركة (FM Global) ، أداة مهمّة في تقييم بيئة الاقتصاد والأعمال لدى الدول، وقياس مدى قدرتها على الاستجابة للصدمات. ويبين المؤشر الذي يضم **18 مؤشرًا فرعيًّا**، كيفية تأثير المرونة على تعزيز القدرة التنافسية لدى الدول عالميًّا وجاذبية مناخها الاستثماري. وتتميز الدول التي تحقق درجات عالية في هذا المؤشر بقدرتها على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز بيئة الابتكار، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. بالمقابل، تواجه الدول ذات الأداء الأضعف تحديات كبيرة، مثل الركود الاقتصادي وزيادة تعرضها للمخاطر الناتجة عن الأزمات والمتغيرات العالمية.

أما على المستوى المحلي، فتكمن أهمية تحليل هذا المؤشر، في الاستفادة من نتائجه كأساس لوضع سياسات فعّالة واستثمارات استراتيجية تستشرف المستقبل، كتوجيه الإصلاحات نحو تقوية المؤسسات، ومساعدة الشركات على تنويع أسواقها وعملياتها، ومعالجة نقاط الضعف في البنية التحتية وغيرها، مما يعزز من منعة الأردن، ومكانته الاقتصادية إقليميًّا وعالميًّا.

2.1. منهجية مؤشر المرونة العالمي:

تعتمد منهجية مؤشر المرونة العالمي على جمع البيانات النوعية والكمية وتحليلها بما يخص الاقتصاد والبنية التحتية. ويقوم المؤشر بتحديد مستوى أداء الدول من خلال إعطائها درجة تتراوح بين (0) نقطة للأداء الأدنى، و (100) نقطة للأداء الأعلى وفق نتائج مؤشراتها الفرعية، ويتم قياس مؤشر المرونة العالمي وفق بعدين رئيسين، هما:

- **البعد الكلي:** الذي يركز على المؤشرات الكلية العامة للدولة، مثل الإنتاجية، والإنفاق الصحي، والتعليم، والتضخم، والمخاطر السياسية، والسيطرة على الفساد، وكثافة الطاقة، وانبعاثات الغازات الدفيئة، والإجهاد المائي، ومعدل التحضر، والخدمات اللوجستية، واستخدام الإنترنت.
- **البعد المادي:** الذي يركز على مؤشرات محددة في مجالات متخصصة، كالتعرض لمخاطر المناخ، وتغير المناخ، وجودة إدارة المخاطر المناخية، وجودة إدارة مخاطر الحرائق، والتعرض لمخاطر الزلازل، والأمن السيبراني.

ويُقدم التحليل الكلي لمؤشرات هذين البعدين معًا نظرة شاملة حول العوامل المؤثرة على منعة الدول ومرونتها وقدرتها على التكيّف.

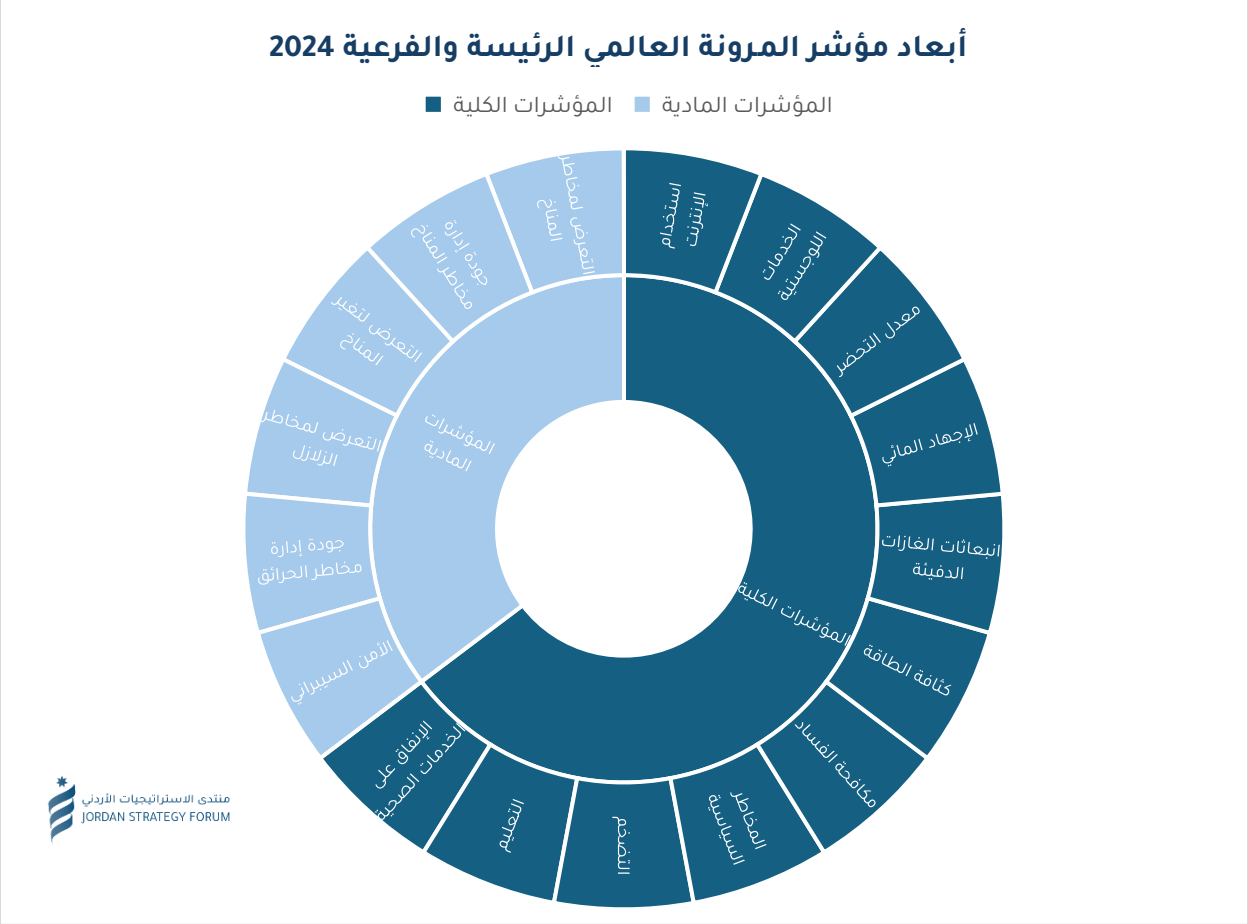

2.2. أداء الأردن في مؤشر المرونة العالمي 2024:

يحتل الأردن على مستوى المنطقة، المرتبة الثامنة بين الدول العربية (13 دولة) في مؤشر المرونة لعام 2024. أما على الصعيد الدولي، فقد **جاء الأردن في المرتبة 72 من بين 130 دولة.** ويشير ذلك إلى أن الأردن يقع في مكانة متوسطة تقريبًا تسمح له بإجراء تغييرات استراتيجية تعزز من منعته في مواجهة التحديات المستقبلية، والاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية غير المتوقعة.

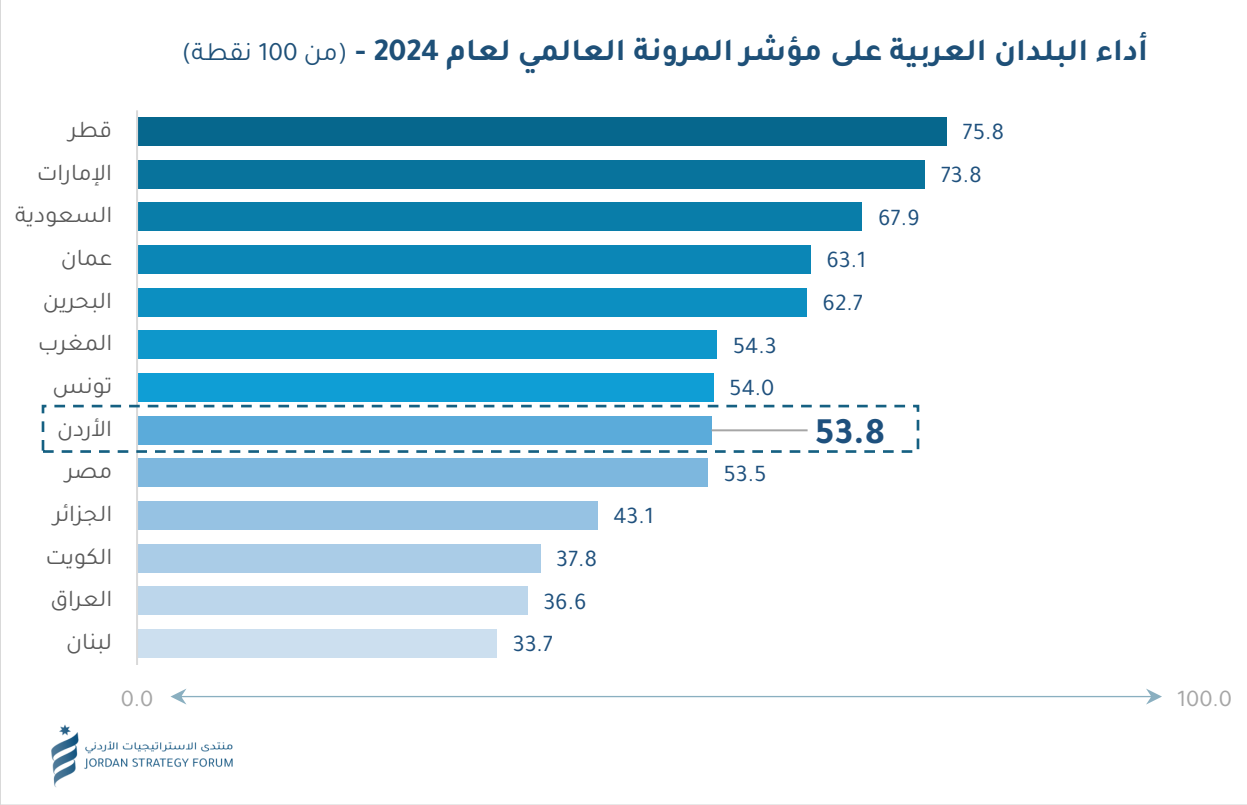

المصدر: قاعدة بيانات شركة Factory Mutual، مؤشر المرونة العالمي 2024

2.2.1. أداء الأردن في مؤشرات البعد الكلي

ويعكس أداء الأردن في مؤشر المرونة العالمي لعام 2024 مزيجًا من عناصر القوة والضعف، إذ تُظهر نتائج الأردن على مستوى المؤشرات الكلية وترتيبها بين دول العالم أن هناك تباينًا كبيرًا في الأداء. فقد أظهرت النتائج أن أداء الأردن كان متميزًا في بعض المؤشرات، مما يسهم في تعزيز مرونته، كمؤشر **"معدلات التضخم"** (99.4 نقطة)، و**"انبعاثات الغازات الدفيئة"** (92.7 نقطة). بالمقابل، كان أداء الأردن ضعيفًا في مؤشرات **"الإنفاق على الخدمات الصحية"** (5.7 نقطة)، و**"الإنتاجية"** (7.9 نقطة)، و**"الخدمات اللوجستية"** (26.7 نقطة).

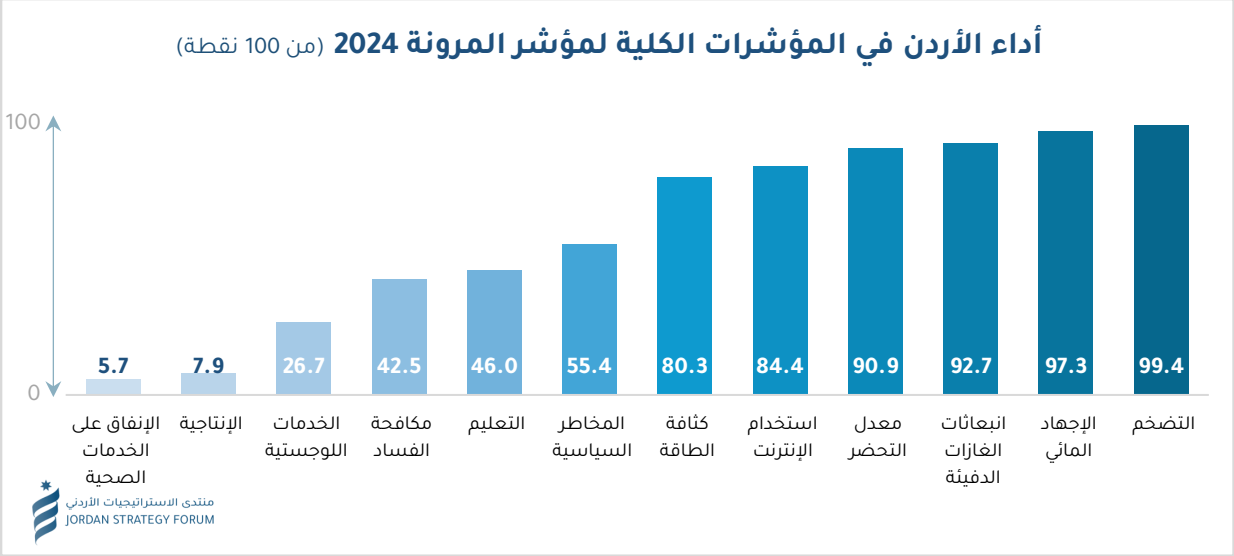

المصدر: قاعدة بيانات شركة Factory Mutual، مؤشر المرونة العالمي 2024

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه بالرغم من ارتفاع درجة الأردن في مؤشر الإجهاد المائي، فإن أداءه كان من بين الدول الأضعف (المرتبة 120 من بين130 دولة). وهذا يعكس أهمية النظر إلى نتيجة الأردن في المؤشر بالتوازي مع ترتيبه بين دول العالم، قبل إطلاق الحكم على الأداء فيه.

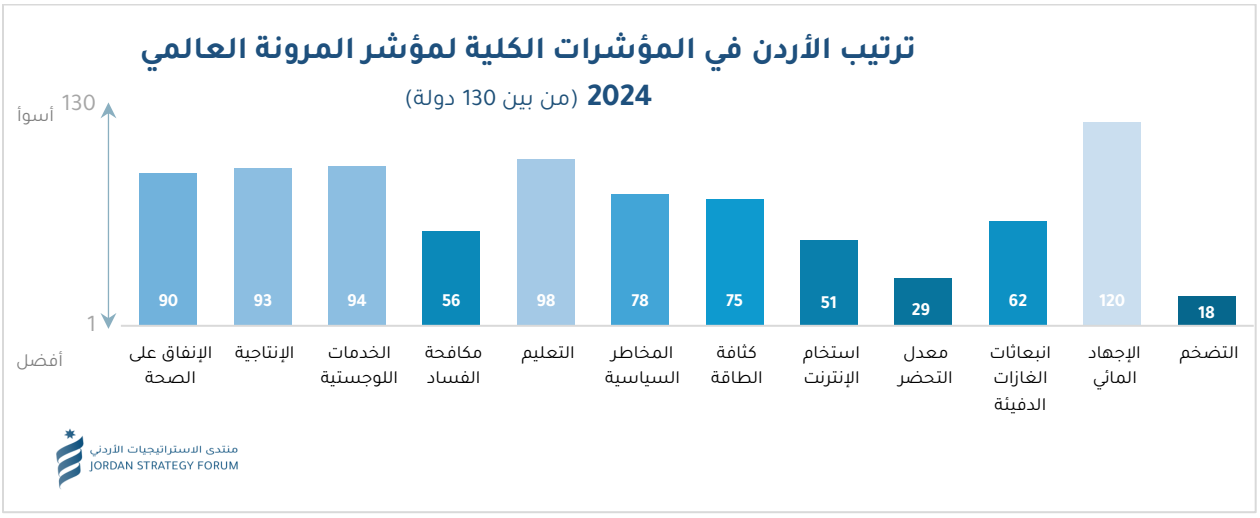

المصدر: قاعدة بيانات شركة Factory Mutual، مؤشر المرونة العالمي 2024

بالمحصلة، وعند النظر إلى درجة الأردن في المؤشرات وترتيبه فيها بين الدول، يُعَدّ أداء الأردن معقولاً في العديد من هذه المؤشرات، إلا أن هناك أربعة مجالات رئيسة تتطلب العمل على تحسينها، هي: **التعليم، والإنفاق الصحي، والخدمات اللوجستية، والإنتاجية.** فمرتبة الأردن عالميًّا وإقليميًّا متدنية في هذه المؤشرات الحيوية، التي تُعد أساسية لتطوير رأس المال البشري، وتحسين الكفاءة التشغيلية، ومن ثَمّ تعزيز مرونة الأردن وجعل بيئة أعماله أكثر جذبًا وتنافسية.

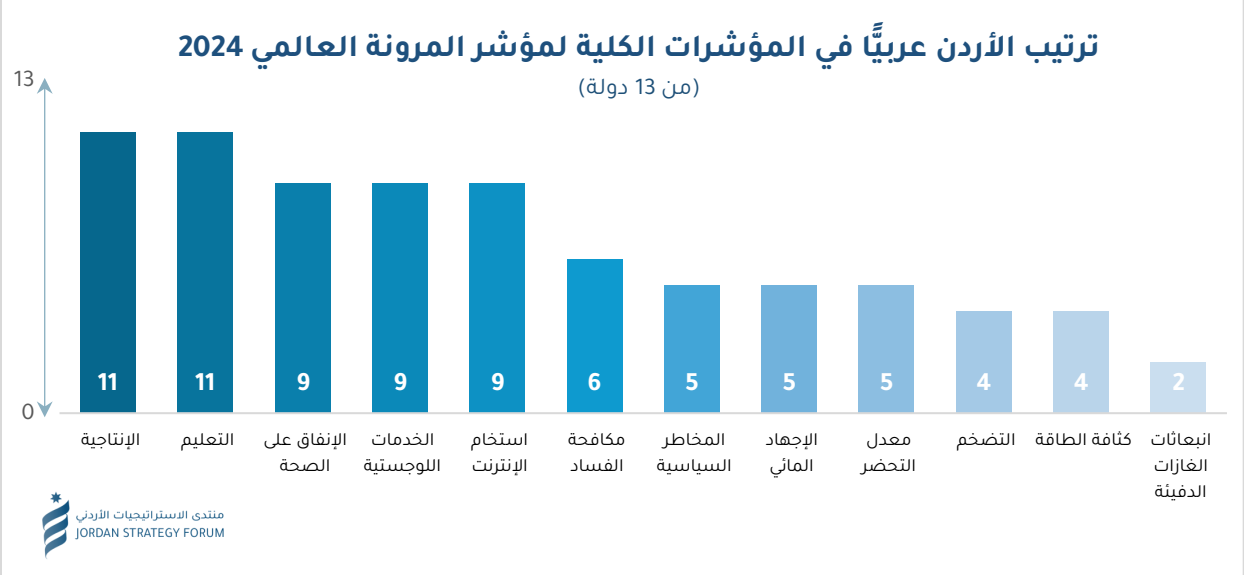

المصدر: قاعدة بيانات شركة Factory Mutual، مؤشر المرونة العالمي 2024

2.2.2. أداء الأردن في مؤشرات البعد المادي

أمـا علـى صـعيد **المؤشـرات الماديـة**، فقـد **حقـق الأردن تقـدمًا ملحوظًـا فـي مواجهـة المخـاطر وبنـاء المرونـة أمـام التحـديات البيئيـة والتكنولوجيـة.** ومـع ذلـك، لا تـزال هنـاك نقـاط ضـعف قائمـة متعلقـة بجـودة إدارة المخـاطر المناخيـة والطبيعيـة، مـا يسـتدعي الحاجـة إلى ضرورة مواصلة الجهود، وتعزيز قدرة البلد على التصدي للتحديات البيئية المستقبلية.

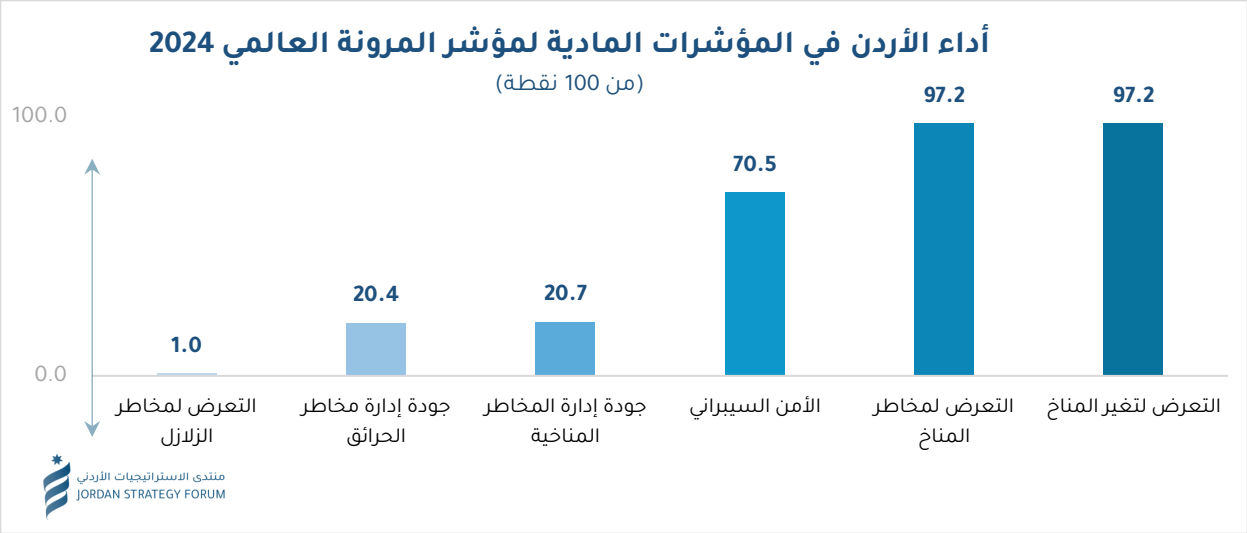

المصدر: قاعدة بيانات شركة Factory Mutual، مؤشر المرونة العالمي 2024

وتكمن أفضل طريقة لتعزيز المرونة في **مواجهة التهديدات البيئية (وتحديداً الكوارث الطبيعية)** من خلال **التطبيق الصارم للمواصفات الفنية المتعلقة بالبناء والتشييد** للحد من خطر وقوع الأضرار الجسيمة أو انهيار المباني بالكامل. وتعتبر مثل هذه الإجراءات استثمارًا مستدامًا في حماية الأفراد، والممتلكات، كما تساهم في تعزيز قدرة البنية التحتية على تحمل المخاطر المستقبلية البيئية والطبيعية.

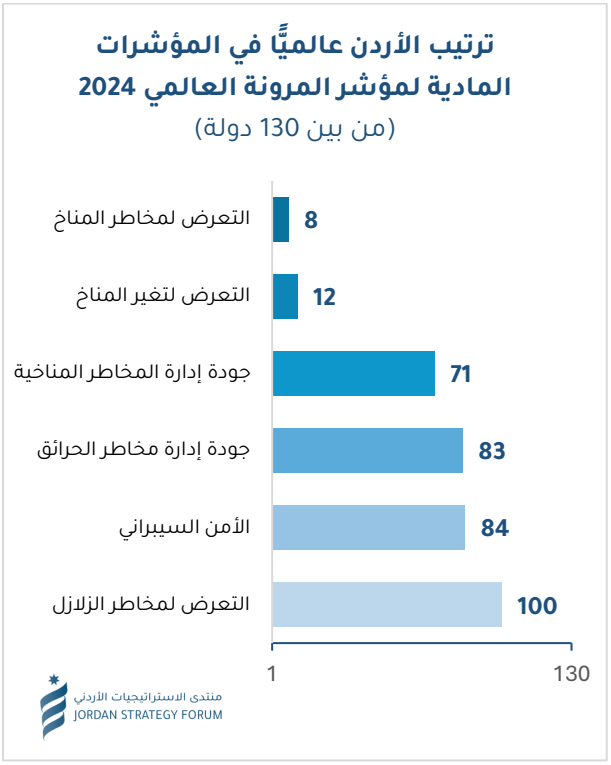

المصدر: قاعدة بيانات شركة Factory Mutual، مؤشر المرونة العالمي 2024

ويعزى الأداء الجيد للأردن في كل من مؤشري التعرض لمخاطر المناخ، والتغير المناخي إلى موقعه الجغرافي، وبعض خصائصه البيئية التي قد تقلل بطبيعة الحال من تلك المخاطر، كالأعاصير والحرائق واسعة الانتشار، ما انعكس على ارتفاع مكانة الأردن عالميًّا في هذين المؤشرين. ومع ذلك، **تظل مخاطر تغير المناخ تحديًا رئيسًا،** إذ تزيد ندرة الموارد المائية في الأردن من احتمالية تعرضه للجفاف الموسمي، مما يشكل خطرًا كبيرًا على الاقتصاد الوطني، ولا سيما على القطاع الزراعي.

ومن جهة أخرى، **يواجه الأردن أخطارًا زلزالية كبيرة،** إذ يقع جزء كبير من نشاطه الاقتصادي في مناطق شديدة التأثر بالزلازل، مما يجعل الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية ومتانة المنشآت أولوية لضمان استدامة النشاط الاقتصادي، وتقليل تأثير الكوارث الطبيعية المحتملة.

في المقابل، وعلى الرغم من أن الدول المجاورة قد تمتلك موارد متعددة، وأكثر جذبًا للاستثمارات والأعمال عالميًّا، فإن **الأردن قادر على تحقيق ميزة تنافسية من خلال**

تعزيز بيئته الاقتصادية، بحيث تكون قابلة للتنبؤ، وأكثر أمنًا واستدامة، مما يوفر بيئة مواتية لمزاولة الأعمال والمهام اليومية بسلاسة واستقرار. وهنا لا بد من تكثيف الجهود للبناء على أداء الأردن في المؤشرات التي حقق فيها مرتبة جيدةً، مع ضرورة العمل على تحسين أدائه في المجالات الأكثر ضعفًا. وفيما يلي تلخيص سريع لأبرز هذه المؤشرات:

المؤشرات التي حقق الأردن فيها أداءً جيدًا:

1. **معدلات التضخم: حقق الأردن أداءً استثنائيًّا في مؤشر التضخم** (99.4)، وهو أحد المقاييس التي تعكس مدى قدرة الدولة على الحماية من الصدمات الخارجية المزعزعة لاستقرار مستويات الأسعار. وفي حين أن استقرار التضخم في الأردن قد يعكس العديد من العوامل الاقتصادية، فإن انخفاضه مقارنة مع باقي دول العالم والمنطقة يعني أن الأردن لم يتأثر بالصدمات الخارجية بنفس المقدار الذي تأثرت به الدول الأخرى، التي تعرضت لمعدلات تضخم كبيرة جدًّا نتيجة الاضطرابات الجيوسياسية، وجائحة كورونا، وتعطل سلاسل الإمداد، وغيرها.

2. **التحضّر واستخدام الإنترنت:** تعكس الدرجات المرتفعة التي حققها الأردن في معدل التحضر (90.9)، واستخدام الإنترنت (84.4) **التقدم الملحوظ في تطوير البنية التحتية الحضرية وتحسين الاتصال الرقمي.** وتسهم هذه الإنجازات في تعزيز التنوع الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، كما تشكل حجر أساس بالغ الأهمية لتعزيز الابتكار في مختلف القطاعات.

3. **كثافة الطاقة:** يحتل الأردن المرتبة الرابعة إقليميًّا والمرتبة (75) عالميًّا في مؤشر كثافة الطاقة بدرجة (80.3). ويقيس هذا المؤشر نسبة استهلاك الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم استخدامه عادة لتقييم كفاءة استخدام الطاقة في الأنشطة الاقتصادية أو العمليات الصناعية. وكلما زاد اعتماد الاقتصاد على الطاقة، زادت الحاجة إلى **تبني استراتيجيات تضمن توفير الطاقة بكفاءة عالية وتكلفة أقل، لدعم الإنتاجية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.**

المؤشرات التي حقق الأردن فيها أداءً ضعيفًا، وتحتاج إلى تحسين:

1. **الإنفاق الصحي**: سجل الأردن درجة متدنية (5.7) في مؤشر الإنفاق الصحي محتلّاً بذلك المرتبة (90) عالميًّا، مما يشير إلى ضعف الاستثمار في قطاع الصحة، إذا ما قورن ببقية دول العالم. ويُعد **تعزيز النظم الصحية، وضمان الوصول العادل إلى**

الخـدمات ذات الجـودة العاليـة أمـرًا ضـروريًّا لتحسـين رفاهيـة السـكان، وزيـادة إنتاجيتهم.

2. **الخـدمات اللوجسـتية:** تشـير درجـة الأردن المنخفضـة نسـبيًّا (26.7) فـي مؤشـر الخـدمات اللوجسـتية إلـى وجـود اخـتلالات تعيـق قـدرة الاقتصـاد التنافسـية. ويُعـدّ **تحسـين كفـاءة سلاسـل الإمـداد، والاسـتثمار فـي البنيـة التحتيـة، وتعزيـز الكفـاءة التشـغيلية، أمـرًا ضـروريّا لـدعم بيئـة الأعمـال، وجـذب الاسـتثمار الأجنبـي.** كمـا أن معالجـة هـذه التحـديات يمكن أن يطلق إمكانات اقتصادية كبيرة، وأن يسهم في تحقيق نمو مستدام.

3. **التعلـيم:** يحتـل الأردن مرتبـة أقـل مـن المتوسـط إقليميًّـا وعالميًّـا بدرجـة (46) فـي أحـد أهـم المؤشـرات وهـو "التعلـيم". فوجـود **سـكان متعلمـين لـيس فقـط عنصـرًا أساسـيًّا لتحقيـق المنعـة والمرونـة، بـل هـو حاجـة ماسـة وضـرورية** لتعزيـز رأس المـال الاجتماعي والبشري لدى الدول، وزيادة إنتاجيتها، ودفع عجلة التنمية فيها.

4. **الاسـتعداد لمخـاطر الـزلازل:** يواجـه الأردن مخـاطر زلزاليـة كبيـرة، حيـث يتركـز جـزء كبيـر مـن نشـاطه الاقتصـادي فـي منـاطق معرضـة للـزلازل. هـذه الهشاشـة تؤكـد الحاجـة إلـى **تطبيـق صـارم لمواصـفات البنـاء، وزيـادة الاسـتثمار فـي الاسـتعداد للكـوارث،** للحـد من الخسائر المحتملة.

5. **الإنتاجيـة:** سـجل الأردن درجـة 7.3 فـي مؤشـر الإنتاجيـة، واحتـل المرتبـة 11 إقليميًّـا؛ باسـتثناء الـدول التـي تفتقـر إلـى البيانـات الكافيـة مثـل سـوريا وفلسـطين. ويبـرز هـذا التصـنيف الحاجـة إلـى **التركيـز علـى تحسـين كفـاءة العمـل، وتعزيـز بيئـة الأعمـال لزيـادة الإنتاجيـة،** ودعـم النمو الاقتصادي.

بالمحصـلة، ومـن خـلال معالجـة أضـعف المؤشـرات أداءً، يمكـن لـلأردن أن يعـزز قدرتـه علـى مواجهـة الاضـطرابات المسـتقبلية، وترسـيخ مكانتـه كاقتصـاد قـوي ومنـافس علـى السـاحة العالميـة. كمـا سـيؤدي التركيـز الاسـتراتيجي إلـى تحسـين هـذه المجـالات، ممّـا يسـهم فـي تعزيـز المرونة الوطنية، وتحقيق مسار تنموي أكثر شمولية واستدامة.

3. ملخص نتائج تقرير المخاطر العالمية 2025

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي **(The World Economic Forum)** تقرير المخاطر العالمية 2025 (**Global Risks Report 2025**)، الذي يوفر نظرة شاملة حول أبرز المخاطر العالمية الملحة على المديين القريب والبعيد. ويعكس التقرير "رؤى القادة حول المشهد المتغير للمخاطر العالمية" استنادًا إلى استطلاع رأي شارك فيه 900 خبير من الأكاديميين والقادة في قطاعات الأعمال والحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وقد تم جمع نتائج الاستطلاع خلال الفترة من 2 أيلول إلى 18 تشرين الأول 2024.

وبشكل عام، تشير "**المخاطر العالمية**" المرصودة إلى **احتمالية وقوع حدث أو ظرف يمكن أن يُلحق ضررًا كبيرًا، إذا تحقق، بجزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي العالمي**، أو السكان، أو الموارد الطبيعية.

وبالتوافق مع نتائج التقرير للعام السابق (2024)، فقد تم تصنيف خطر "**المعلومات الخاطئة والمضلّلة**" على أنه الخطر الأكثر احتمالاً على مستوى العالم خلال العامين المقبلين. أما على المدى البعيد (10 سنوات القادمة)، فقد تَصَدَّر خطر "**الظروف الجوية القاسية**" قائمة المخاطر الأكثر إثارة للقلق في العالم، كما هو موضح في الشكل الآتي:

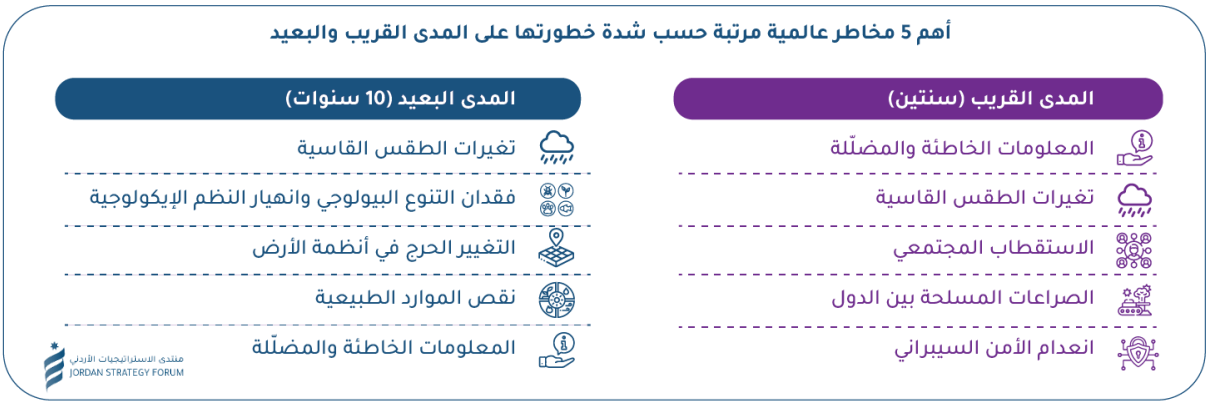

المصدر: تقرير المخاطر العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2025

تُعد المخاطر المرتبطة بالمناخ والبيئة من أبرز التحديات التي أشار إليها المشاركون في التقرير، فهي تشكل 4 من بين أهم 5 مخاطر متوقعة خلال السنوات العشر القادمة. وهذا يعكس مدى القلق المتزايد بشأن تأثير التغير المناخي على العالم. وفي المقابل، كانت المخاطر العالمية على المدى القصير (سنتان) أكثر تنوعًا، إذ شملت عدة مخاطر، كالمعلومات المضللة، والصراعات، والأمن السيبراني، وغيرها من المخاطر المحتملة التي تعكس تحديات آنية تتطلب من الدول استجابات فورية.

أما **المخاطر التي قد تواجه الأردن** وفق **تقرير المخاطر العالمية لعام 2025**، فقد حدد المشاركون الأردنيون من استبانة "آراء التنفيذيين" عددًا من المخاطر الحرجة التي تشكل تحديات كبيرة للأردن، من أبرزها:

1. **خطر البطالة أو نقص الفرص الاقتصادية**، وهو تحدٍّ مستمر يؤثر على الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي.
2. **خطر التضخم في المرتبة الثانية بين المخاطر الرئيسة**، مما يعكس المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف المعيشة والضغوط التي يفرضها على الأسر والشركات.
3. **خطر الركود الاقتصادي**، مثل حالات الانكماش أو الجمود، وهو مصدر قلق بارز نظرًا لإمكانية تأثيره على التنمية وزيادة نقاط الضعف الحالية.
4. **خطر أزمة نقص المياه**، التي عدَّها الخبراء خطرًا حرجًا، مما يبرز الحاجة الملحة إلى كفاءة إدارة موارد المياه واستدامتها.
5. خطر ارتفاع **الدين العام**، الذي ينظر له على أنه تهديد كبير، ويعكس المخاوف بشأن الاستدامة المالية، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية مع الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

4. التوصيات:

بناءً على تحليل أداء الأردن في مؤشر المرونة العالمي، وبالنظر إلى نتائج تقرير المخاطر العالمية، يوصي المنتدى بأخذ المقترحات التالية بعين الاعتبار من أجل تعزيز مرونة الأردن، ورفع قدرته التنافسية، واستدامتها على المستويين الإقليمي والعالمي.

1. **تعزيز الاستثمار في القطاع الصحي:** لا بد من رفع مستوى الإنفاق على الخدمات الصحية لتوفير رعاية صحية عالية الجودة، وتعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص؛ لتوفير خدمات صحية أكثر ملاءمة لاحتياجات المواطنين.
2. **تحسين كفاءة الخدمات اللوجستية،** من خلال الاستثمار في تحديث البنية التحتية للنقل وسلاسل الإمداد، وتحسين الأنظمة التشغيلية، وتبسيط الإجراءات الحكومية وتسريعها، ورقمنتها.
3. **النهوض بجودة التعليم:** ضرورة زيادة الإنفاق على الخدمات التعليمية، وضمان وصولها إلى أكبر فئة من المجتمع بجودة عالية، علاوة على التركيز على تحسين أساليب التعليم والتعلّم؛ لتلبية احتياجات سوق العمل، وتعزيز برامج التدريب المهني لتأهيل الشباب للوظائف الجديدة في القطاعات الناشئة، وتقوية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لدعم البحث العلمي والابتكار.
4. **إدارة المخاطر الزلزالية وتعزيز البنية التحتية**: من خلال التطبيق الصارم لمواصفات البناء، وتعزيز الالتزام بمعايير السلامة، إلى جانب تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع بنية تحتية قادرة على الصمود أمام الكوارث الطبيعية، وتقليل تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع.
5. **تعزيز الإنتاجية الوطنية:** دعم بيئة الأعمال من خلال تسهيل القوانين والإجراءات لتحفيز النمو، وتشجيع الصناعات المحلية ذات القيمة المضافة وزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية.
6. **إدارة الموارد الطبيعية والمائية**: تبني أدوات مبتكرة لإدارة المياه بكفاءة، تعزز من قدرة الأردن على التعامل مع ندرة الموارد المائية. بالإضافة إلى تحسين إدارة أنظمة الري، وتطبيق أساليب زراعية مبتكرة تقلل من استهلاك المياه، وتعزيز التعاون الإقليمي لإدارة الموارد المائية المشتركة بفعالية.

7. **تعظيم الاستفادة من شبكات الاتصال الرقمي،** وذلك من خلال البناء على البنية التحتية الرقمية المتقدمة لتحفيز التحول الرقمي في القطاعات المختلفة، ودعم الابتكار في التكنولوجيا، لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

8. **تعزيز منظومة الأمن السيبراني الوطنية،** وزيادة الاستثمار في أنظمة الكشف المبكر والاستجابة السريعة للتهديدات، مع تكثيف برامج التدريب المتخصص للكوادر الوطنية، وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين لتبادل الخبرات، إضافة إلى توسيع نطاق التوعية المجتمعية لضمان الاستخدام الآمن للأنظمة الرقمية، مما يسهم في حماية البنية التحتية الحيوية، ورفع جاهزية الأردن لمواجهة التهديدات السيبرانية المتطورة.

9. **تعزيز مبادرات الاستدامة البيئية،** مثل التشجير، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، ودعم الزراعة الذكية لمواجهة تأثيرات الجفاف والحد من هدر الموارد، ووضع سياسات طويلة الأمد للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

10. **تبني نهج الاقتصاد الدائري لتعزيز الاستدامة الاقتصادية:** تعزيز السياسات والمبادرات التي تدعم التحول نحو الاقتصاد الدائري من خلال تقليل الهدر وإعادة استخدام الموارد، مثل إطلاق برامج وطنية لإعادة التدوير، وتشجيع الصناعات على تبني تقنيات تعيد استخدام المواد الخام، وتقديم حوافز للشركات التي تطبق ممارسات الاقتصاد الدائري، مما يسهم في تقليل الاعتماد على الموارد المستوردة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

11. **تعزيز رأس المال الاجتماعي وثقة المواطنين:** تقوية قنوات التواصل بين الحكومة والمواطنين من خلال تعزيز الشفافية، وإشراكهم في وضع السياسات والقرارات، مع التركيز على تنفيذ برامج تنموية تلبي احتياجات المواطنين، وتعزز شعورهم بالانتماء والثقة في المؤسسات الحكومية.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan